

مؤتمر ديربان الاستعراضي - جنيف ٢٠٠٩

الهجرة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

جرت العادة على التعامل مع ظاهرة الهجرة الدولية عن طريق تحليل التكلفة والمزايا الاجتماعية الاقتصادية أساساً. لكن هناك الآن اهتمام متزايد بالتكلفة البشرية، خاصة بفضل التقارير الإعلامية اليومية حول الكوارث البشرية التي يذهب ضحيتها بشرٌ مُتأجّر بهم أو يُحاول تهريبهم عبر الحدود الدولية. ارتفعت وتيرة الهجرة الدولية بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة وأصبحت ظاهرة دولية بالفعل، حيث يقدر عدد الأشخاص القاطنين خارج بلدانهم الأصلية بحوالي ٢٠٠ مليون شخص.

في عدة حالات، يندمج المهاجرون بشكل إيجابي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الاستقبال، لكن المهاجرين العاملين في القطاع غير النظامي وأولئك المقيمين بصفة غير قانونية غالباً ما ينتمون إلى الفئات الأكثر هشاشة. وهناك حاجة ملحة لمقاربة حقوقية لتدبير الهجرة الدولية قصد التأكد من حماية حقوق الإنسان لكل المهاجرين وأسره.

تكتسي مسألة التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أهمية بالغة بالنسبة لعدة مهاجرين، حيث يعانون من التمييز فيما يخص السكن والتعليم والصحة والعمل والتأمين الاجتماعي. إن القوانين التي تميّز ضد الأجانب، وكذا البرامج والسياسات التي تفشل في الاستجابة لحاجياتهم الخاصة والتصدي لهشاشة أوضاعهم غالباً ما تؤدي إلى عدم قدرة المهاجرين وأسره على ولوج الخدمات الأساسية، أو إلى ولوجها، ولكن بمستوى لا يرقى إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتكون أوضاع المهاجرين غير القانونيين أسوأ لأن أوضاعهم لا تسمح لهم بالحصول على تعويضات.



دموع منمهرة لدى عودة فلبينيين معظمهم عمال مهاجرون إلى بلدهم لجمع الشمل من جديد

© IOM / Angelo Jacinto

الأزمة المالية العالمية

من المنتظر أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع نسبة كراهية الأجانب والعنصرية والممارسات التمييزية التي تمسّ الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمهاجرين. إن العمال المهاجرين المقيمين بصفة قانونية أو غير قانونية، كانوا - وسيبقون - أول من يفقدون مناصبهم، ليس فقط بسبب أوضاعهم ولكن لأنهم يشغلون في أكثر القطاعات تضرراً من جراء الأزمة.

يؤدي ارتفاع نسبة البطالة إلى تقليص موارد الدولة، ويؤدي ذلك إلى خفض ميزانية الصحة والتعليم بشكل حاد، ومن شأن ذلك أن يضرّ أولاً بالمهاجرين وبأسره، أو أن يجعل منهم الفئة الأكثر تضرراً.

وفي الوقت الذي يمكن فيه للدول أن تمنع شخصاً ما من دخول أراضيها أو أن تقوم بطرد أو تنقل المهاجرين غير القانونيين، فإن كل شخص مقيم في دولة ما، وبغض النظر عن وضعه القانوني كمهاجر، يجب أن يتمتع بكامل حقوقه.

ينبغي على كل دولة أن تتأكد من تمتع كل المهاجرين المقيمين فوق أراضيها بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يودع المهاجرون القادمون بصفة غير قانونية إلى دولة ما غالباً في مراكز إدارية أو في السجون. وعلى الرغم من كون الحرمان من الحرية آخر إجراء يمكن اتّخاذه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن المهاجرين غالباً ما يتم إيقافهم بشكل روتيني ودون تمتيعهم بحقوقهم القضائية.

تثير ظروف سجن المهاجرين أسئلة متعلقة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي أغلب الأحيان تتميز مراكز احتجاز المهاجرين بالاحتفاظ و بسوء التغذية و بانعدام الماء الصالح للشرب و بغياب خدمات المياه والصرف الصحي المخصصة للرجال وللنساء على حدة.

وكذلك، هناك رغبة متزايدة لتجريم المخالفات المتعلقة بالهجرة (عوض اعتبارها مخالفات إدارية)، مما أدّى في بعض الحالات إلى انتهاك حقوق المهاجرين.

تُعتبر مبادئ المساواة وعدم التمييز إحدى أهم دعائم القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتنصّ الاتفاقيات الدولية بشكل واضح على أن بعض العوامل مثل العرق ولون البشرة والبلد الأصلي غالباً ما تؤدي إلى التمييز والإقصاء والإضرار بمصالح المهاجرين، ولذلك تمت صياغة بعض صكوك حقوق الإنسان بهدف تشجيع حماية تلك المجموعات. وتعطي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم إرشادات حول سبل التعامل مع الأوضاع الاستثنائية للعمال المهاجرين ولأسرهم.

واعترف إعلان ديربان بأن كراهية الأجانب، بما في ذلك المهاجرون، تمثل إحدى أهم مصادر العنصرية المعاصرة، كما اعترف بوجود انتهاكات متعددة وواسعة النطاق لحقوق أعضاء تلك المجموعات.

نبذة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

كُلِّفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المحققة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بشكل منفرد بالنهوض بحقوق الإنسان وب حمايتها. وتملك المفوضية التي يوجد مقرها في جنيف، مكاتب في ٤٠ دولة، ويترأسها المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهو منصب أنشأته الجمعية العامة سنة ١٩٩٣ لتنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. تعمل المفوضية بموجب المسؤولية التي أناطها بها المجتمع الدولي لحماية القوانين الدولية لحقوق الإنسان والدفاع عنها. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع: www.ohchr.org.